الفصل الثاني

طبيعة السياسة التعليمية

السياسة التعليمية شأنها شأن أي فعل مجتمعي موجه، لذلك فهي لا تتم إلا في وسط مجتمعي حاضن لها، ويمدها بفلسفته وأفكاره ومقوماته بصفة عامة، ومن هنا يمكن القول بأنه لا يمكن تصور مجتمع لديه مؤسسات تعليمية رسمية دون سياسة تعليمية، وفي المقابل لا توجد سياسة تعليمية دون مجتمع، وحسب فهم المجتمع وقدرته على صنع السياسة التعليمية وتنفيذها تكون قوتها.

لذلك فالسياسة التعليمية عبارة عن مشروع مجتمعي، قد يكون كاملا لدى بعض الدول وناقصا لدى دول أخرى، وعندما تكون مشروعا مجتمعيا فهذا يعني أنها لا ترتبط بالأفراد بقدر ارتباطها بالمجتمع، فهذا أول شيء يجب أن تكون عليه السياسة التعليمية، لأنها سياسة قومية، والناجحة منها تبقى بعد رحيل من يشارك في اتخاذها[1].

---

(١) حسين كامل بهاء الدين (١٩٩٧) **التعليم والمستقبل**، القاهرة، دار المعارف، ص ٩٨.

obeikandl.com

كما أن السياسة التعليمية ليست منفصلة عن النظام التعليمي، بل إن النظام التعليمي يتكون من سياسات عدة تحقق أهداف النظام التعليمي، كذلك فإن تنفيذها يتطلب مراعاة بعض المعايير التي يجب أن تشتمل عليها السياسة التعليمية[١].

مما سبق يتضح أن السياسة التعليمية لها طبيعة خاصة بها، قد تتشابه في خطوطها العريضة مع السياسات الأخرى، إلا أنها تبقى بخصوصيتها، ولا سيما أنها تهتم بمجال كبير قاعدته عريضة ونعني بذلك قطاع التعليم، وهذا لا يعني أيضا انفصال السياسة التعليمية عن المجالات الأخرى، بل إنها تتناسق معها بصورة واضحة ومتداخلة وجميعها تتم داخل المجتمع.

يحدد سعيد إسماعيل علي طبيعة السياسة التعليمية فيما يأتي[٢]:

١ - أنها لا ترتبط بشخص معين:

أي أن السياسة التعليمية لا ترتبط بشخص أو فرد بذاته، لأنها أساسا حصيلة فلسفة المجتمع وموروثه الثقافي، كذلك فهي تحليل لواقع المجتمع ورؤاه المستقبلية، وبذلك فهي تقترب من الناحية الموضوعية، وهذا بالطبع يعطيها صفة الاستمرارية

(1) Fuhrman Susan H . (1999) **Designing Coherent Education Policy** , Jossey - Bass Publishers , San Francisco , p 125 .

(٢) سعيد إسماعيل علي (١٩٩٩) **رؤية سياسة للتعليم**، القاهرة، عالم الكتب، ص ٣٩.

والاستقرار النسبي بعيدا عن المتغيرات الطارئة التي تحدث بسبب الأمزجة والشخصنة، كما أنها تعبر عن حاجات المجتمع وإمكاناته البشرية والمادية[١].

٢ - أنها تطورية:

على الرغم من استناد السياسة التعليمية إلى الموروث الثقافي للمجتمع، إلا أنها لا تقف عند حد معين، وإلا أصيبت بالجمود وفقدت فاعليتها ومن ثم انفصلت عن الواقع، لذلك فهي تأخذ صفة التطور بل إنها ترتبط بتطور المجتمع، ومن هنا ترتقي وتتماشى مع كل المستجدات التي تحدث في نطاق المجتمع أو خارجه، فعلى سبيل المثال برز مفهوم الجودة في التعليم خلال السنوات الماضية بشكل يدعو السياسات التعليمية للتطور، بل إن النظم التعليمية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في تحسين جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسات التعليمية[٢] للمجتمعات، وهذا ما تصبو إليه معظم السياسات التعليمية العالمية والعربية في يومنا هذا.

كذلك أشار تقرير اليونسكو عن التربية في العالم، أن السياسة التعليمية تمر اليوم بحالة تقلب مستمر، فتسجيل الطلبة

(١) شبل بدران (٢٠٠٣) **التربية والمجتمع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ١٢٩.
(٢) مها عبد الباقي جويلي (٢٠٠١) **دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين**، الإسكندرية، دار الوفاء، ص ٤٣.

يتزايد باستمرار، كذلك برز اتجاهان رئيسان للسياسة التعليمية هما الالتزام المتزايد بإضفاء الديمقراطية على التعليم (التعليم للجميع – التعليم مدى الحياة) والاتجاه نحو النوعية[١].

٣ – أنها مؤسسية [٢]:

المقصود هنا أن السياسة التعليمية تعتمد على وجود المؤسسات التي تصنعها وتنفذها وتقيمها، حيث توجد السياسة التعليمية منذ اللحظة التي تدخل فيها المنظمات الجماعية دائرة الضوء، لأن كل مؤسسة تربوية قادرة على تبني سياسة ما، ونجاحها أو فشلها يعتمد على واقعيتها وتوافر الإمكانات البشرية والمادية التي تقدمها الدولة لها وللنظام التعليمي بشكل عام، وفلسفة الإدارة والتنظيم المؤسسي لها لا ينفصل عن فهم السلطة ورغبتها في التوافق بين المركزية واللامركزية، فكوريا الجنوبية على سبيل المثال، اعتمدت مؤسساتها التعليمية على الطابع المركزي ليتسق مع الطابع القومي لها، وحتى تتحقق الوحدة السياسية بين أفراد الشعب إضافة لمحاربة الفكر الشيوعي في الشمال[٣].

---

(1) Unesco (1998) **World Education Report** , Paris , p 29 - 30 .

(٢) لويس لوغران (١٩٩٠) **السياسات التربوية**، ترجمة تمام الساحلي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ص ٧ – ٨.

(٣) عبد الناصر محمد رشاد (٢٠٠٢) **التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري**، القاهرة،دار الفكر العربي، ص ٢٤٣.

مجالات السياسة التعليمية:

تدخل السياسات التعليمية في مجالات التربية كافة، لأنها تمثل الجوانب الإجرائية للفلسفة والأهداف العامة للتربية، ويكون دورها مهما بدرجة كبيرة في المجالات التي تدخل في عملها لأنها تضع وتقرر الآلية، ومن ثم وسيلة من وسائل الحكم والتقويم، فمن مجالات السياسة التعليمية[1]:

١ - مجال الأهداف التربوية وفيه:

- تحديد وصياغة الأهداف التربوية، ومنطلقاتها والمبادئ التي تحكمها.
- مدى التزام السياسة التعليمية بالترتيب المنطقي لعمليات تحديد الأهداف: العامة - المجالات والأنشطة - العامة للمراحل التعليمية - أهداف المجالات في كل مرحلة - أهداف الوحدات الدراسية - الأهداف الإجرائية والسلوكية.
- التوازن بين توفير الاستقرار النسبي للأهداف العامة للتربية، والحاجة إلى مراجعتها دوريا أو كلما دعت الحاجة.
- المواءمة بين أهداف التربية، وأهداف وسياسات الخطط الإنمائية للدولة في شأن التربية.

---

(١) دولة الكويت، وزارة التربية (١٩٩٣) "**مجالات السياسة التعليمية**" إدارة البحوث، الكويت، ص ص ٢ -٩.

obeikandl.com

٢ - مجال المناهج وفيه:

- معايير اختيار محتوى المادة الدراسية.
- معايير تقويم محتوى المادة الدراسية.
- معايير اختيار مؤلفي محتويات المناهج.

٣ - مجال الخطط الدراسية:

- أسس تحديد العبء الدراسي الإجمالي للخطط الدراسية لكل نوع من أنواع مراحل التعليم.
- توازن توزيع السعة الزمنية للخطط الدراسية على المجالات الدراسية والأنشطة التربوية، وعلاقة ذلك بالأهداف العامة للمرحلة والأهداف الخاصة والنوعية.
- تعديل الخطط الدراسية ومبررات التعديل.

٤ - الكتب المدرسية (كتاب الطالب وكتاب المعلم):

- معايير اختيار محتوى الكتب المدرسية.
- معايير تقويم الكتب المدرسية.
- معايير اختيار مؤلفي الكتب المدرسية.
- مدى التزام المؤلف بالأهداف.
- دواعي إعادة تأليف الكتب المدرسية أو تعديلها أو إضافة مستجدات عليها.

obeikandl.com

- السياسات التي تحكم طباعة الكتب.
- سياسات توريد الكتب.

٥ - التقنيات التربوية:

- تطور سياسات التقنيات التربوية.
- أسلوب تحديد التقنيات اللازمة لكل مقرر.
- أسلوب تحديد مواصفات الأجهزة والمواد اللازمة لكل مقرر.
- أساس الاختيار بين شراء التقنيات أو إعدادها لكل مقرر.
- معايير تحديد الكميات التي تزود بها المدارس.
- سياسات القوى البشرية العاملة في التقنيات التربوية.

٦ - السياسة التعليمية في شأن المتعلم:

- سياسة القبول والإلزام في جميع مراحل وأنواع التعليم (حكومي وغير حكومي).
- مرونة المعابر (الانسيابية) بين أنواع التعليم (من العام إلى الأنواع الأخرى وبالعكس).
- توزيع الطلبة على المدارس ومعايير كثافة الفصول والمدارس.
- سياسة توجيه الطلبة دراسيا نحو التعليم العام وغيره ونحو العلمي أو الأدبي.
- مراعاة الفروق الفردية.

obeikandl.com

- سياسات الخدمة الاجتماعية والنفسية.
- أساليب التقويم والاختبارات.

٧ - السياسات التعليمية في شأن المعلم:

- سياسات التعيين والاختيار من حيث التأهيل والجنس والجنسية.
- تخطيط احتياجات التعليم للقوى البشرية التربوية.
- توازن التوزيع الجغرافي لهيئات التدريس.
- تنمية القوى البشرية (تدريب - تنمية - بعثات - إجازات).
- التنسيق مع مؤسسات إعداد المعلم.

٨ - السياسات التعليمية في شأن الهياكل والبنى التربوية:

- توازن بناء هيكل التعليم من حيث المسارات (العام والأنواع الأخرى).
- تناسق تقسيم السلم التعليمي مع مراحل النمو الرئيس للطلبة من ٦ - ١٨ سنة.
- تنظيم التعليم الثانوي.

٩ - السياسات التعليمية في شأن المبنى المدرسي:

- الفلسفة المعمارية لتصميم المبنى المدرسي.
- متطلبات التصميم المعماري.

obeikandi.com

- المواصفات الإنشائية.
- الأثاث والمعدات والأجهزة.

١٠ - السياسة التعليمية في شأن إدارة التعليم:

- تنظيم الإدارة التربوية (المركزية واللامركزية - الصلاحيات والتفويض).
- التنظيم الوظيفي للإدارة التعليمية.
- القوى العاملة (الجنسية - الخبرة - مستويات التأهيل - التنمية - إعداد القيادات).
- توازن البناء التشريعي لإدارة التعليم بين التشريعات الأساسية (الدستور - القوانين - المراسيم) والتشريعات الفرعية (اللوائح - القرارات الوزارية - النشرات والتعاميم).
- تنظيم أبنية إدارة التعليم من حيث مدى التركيز أو التشتت الجغرافي.

١١ - السياسة التعليمية في شأن التخطيط التربوي:

- مدى تناسب تشريعات وأنظمة التخطيط في التربية مع القوانين المنظمة لعمليات التخطيط في الدولة.
- مدى التزام السياسة التعليمية بتسلسل الخطط حسب مستوياتها.
- مدى التزام السياسة التربوية بالترتيب المنطقي لعمليات التخطيط.
- شمول التخطيط التربوي لمجالات العمل المختلفة كافة.

obeikandl.com

١٢ - السياسة التعليمية في شأن الإدارة المالية للتعليم:

- تمويل التعليم من حيث المصادر (حكومية وأهلية).
- سياسة تنظيم الميزانيات وعلاقاتها بخطط التنمية.
- تنظيم الخدمات الإنتاجية والمالية (شراء - صيانة - تخزين...).

أهمية السياسة التعليمية:

من خلال العرض السابق اتضح أن السياسة التعليمية تعمل وتوجد في جميع المجالات التربوية وقطاعاتها، وهذا ينسحب على كل العمليات التي تتم في إطار التربية، أي بشكلها العام كالتخطيط والتنظيم والإصلاحات التربوية وإعداد كل عناصر النظام التعليمي من أهداف وخطط ومناهج، والإشراف على المدخلات وقياس المخرجات التعليمية، بالإضافة لما يتم داخل أسوار المدرسة.

هذا الوجود المهم للسياسة التعليمية أعطاها أهمية قصوى بالنسبة للنظام التعليمي، ويرجع ذلك للجوانب الآتية[١]:

١- توافر الشعور بالأمن لجميع العاملين.

٢- تحفز على توفير الاستقرار، حيث إنها لا تتغير بتغيير المسؤولين مباشرة.

٣- توافر الوقت والجهد والمال على المستويات الإدارية والفنية.

٤- تيسر عملية صنع القرارات التعليمية على المستوى الإداري، حيث إنها تعمل على توافر المعايير التي تبين وزن وأهمية الحلول المقترحة للمشكلات المختلفة.

---

(١) محمد الهادي عفيفي "الأصول الفلسفية للتربية"، "**مرجع سابق**" ص ٦٤.

openkanal.com

٥- تقضي على الذبذبة وعدم الاتساق في القرارات التي تصدرها الأجهزة المختلفة.

٦- توافر الأساس لتقويم الخطط القائمة والمقترحة.

يضيف أحمد إسماعيل حجي إلى النقاط السابقة ما يأتي(١):

١- تحدد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف العامة، ومن ثم تساعد في تحديد الأهداف الفرعية.

٢- يمكن في ضوئها اتخاذ القرارات، لأنها الإطار الذي يتخذ القرار في داخله.

٣- تقلل من حدة المركزية، لأنها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا أو المركزية إلى المستويات الإدارية التالية عامة واللامركزية خاصة.

٤- تساعد في عمليات المتابعة والرقابة، وهي قبل ذلك تساعد في توجيه العاملين وتنميتهم إداريا.

العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية:

يعد المجتمع بمؤسساته وما يحمله من أفكار وتوجهات حالية ومستقبلية، الحاضن الفعلي للسياسة التعليمية، بل إن من أهداف الدول أن يكون النظام التعليمي جزءا من واقعها ومراعيا لظروفها، مستفيدا من كل الموروثات الثقافية، وعاملا مهماً من عوامل

(١) أحمد إسماعيل حجي (٢٠٠٢) **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣١٥.

obeikandl.com

نهضتها ورقيها؛ لذلك تعقد الدول على التعليم آمالا كبيرة وعن طريقه وإمكانياته ترى المستقبل وتخطط له، وفي ضوئه تضع سياساتها وخططها التعليمية، وبذلك تتأثر السياسة التعليمية بكل التوجهات والأفكار السائدة في المجتمع، ولا يمكن أن تتم صياغة أو صناعة سياسة تعليمية دون وضوح تلك المؤثرات، لأنها الروافد الفعلية لتشكيل السياسة التعليمية.

وبما أن المجتمع أو الدولة جزء من العالم المحيط به، فذلك يعني أن هناك عوامل خارج نطاق الدولة تؤثر فيها ومن ثم تؤثر ضمنا في السياسة التعليمية، وهذا التأثر قد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو معرفيا وتكنولوجيا، بالإضافة للفكر التربوي والنظريات التربوية وما ينبثق من مستجدات طارئة ومستحدثة في عالم التربية والتعليم.

كل العوامل السابقة بمحاورها الثلاثة (المحلية - الدولية - التربوية) تؤثر في تشكيل السياسة التعليمية، والتي تصنف أو يطلق عليها في بعض الأدبيات التربوية مقومات السياسة التعليمية حيث تصنف حسب الآتي[1]:

١ - المقومات القومية:

هي المقومات التي تمثل المرجعية المجتمعية للسياسة التعليمية وكل ما يصدر عنها من تشريعات وقوانين وظروف اجتماعية واقتصادية.

---

(١) عبد الجواد بكر (٢٠٠٣) **السياسات التعليمية وصنع القرار**، الإسكندرية، دار الوفاء، ص ص ٧-١٢.

٢ - المقومات الدولية:

هي المقومات الدولية المحيطة بالدولة وما يتبعها من آثار سياسية واقتصادية ومعرفية وتكنولوجية.

٣ - المقومات الأكاديمية:

هي المقومات التي تقوم على الأبحاث والنظريات والأفكار التربوية، التي تعمل أو تصدر من داخل المجتمع أو على مستوى العلم والعالم.

في ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة التعليمية، واختصارها في العوامل الآتية:

أولا: العوامل السياسية:

سبق الحديث عن العلاقة بين السياسة والتعليم، وأثر كل منهما على الآخر، لذلك تعد العوامل السياسة من العوامل المؤثرة والمهمة في تشكيل السياسة التعليمية، بل يتعدى ذلك إلى نجاحها ومتابعتها، انطلاقا من فكرة أن التعليم مشروع سياسي، ويأتي أثر العوامل السياسية من خلال:

١- السياسة المحلية:

من الجوانب المؤثرة في توجيه السياسة التعليمية النظام وطبيعة الحكم السائد ورؤيته للتعليم، فعندما يقوم الحكم على سلطة الفرد أو الحزب أو أي شكل من أشكال الديكتاتورية، سيكون

obeikandl.com

التعليم جزءا من هذا النظام، بل ويحمل نظرته وتطلعاته للتعليم وهدفه ومقاصده التي ينشدها، وخير دليل على ذلك التعليم في ألمانيا إبان تولي الحزب النازي السلطة، والاتحاد السوفييتي (سابقا) أثناء فترة الحكم الشيوعي على نحو ما تم ذكره سابقا.

تختلف أيضا الصورة عندما يكون نظام الحكم ديمقراطيا، لأنه يعتمد على المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، وبذلك تكون السياسة التعليمية أكثر انفتاحا ومتمشية مع الفهم الديمقراطي مع ترسيخ قيم الديمقراطية، كما أن ذلك يرتبط بالإنفاق على التعليم ونظام الإدارة من حيث المركزية واللامركزية أو الدمج بينهما.

ويرتبط أيضا بجانب السياسة المحلية قوى الضغط المحلية وتأثيرها في السياسة العامة للدولة والتي منها -بالطبع- السياسة التعليمية، فقوى الضغط بأشكالها كافة (أحزاب سياسية - جمعيات نفع عام - تجمعات وطنية - هيئات....) كلها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل السياسة التعليمية.

٢ - السياسة الدولية:

تتأثر السياسة التعليمية بالظروف السياسية الخارجية التي لها علاقة بالمجتمع المنبثقة عنه، فالحروب والكوارث والعلاقات السياسية الخارجية لها أثرها الواضح في صنع السياسة التعليمية، وهذا بالطبع يرتبط بقوة التأثير ومداه وعمقه في

obeikandl.com

المجتمع، وقد كان للسياسات الغربية أثر في سياسة التعليم في اليابان من حيث التركيز على بعض المجالات الدراسية كالفيزياء مثلا، كذلك نظام الجامعات أخذ أسلوب الجامعات الأمريكية نفسها[١]، كذلك الحال بالنسبة للوطن العربي حيث كان للنفوذ الإنجليزي والفرنسي أثر على السياسات التعليمية حسب النفوذ الذي تقع تحته الدولة العربية[٢].

وتعد السياسات التعليمية التي طرحتها دول الاتحاد الأوروبي دليلا على ذلك، حيث حددت تلك الدول تطلعاتها المستقبلية وفي ضوئها وضعت سياستها التعليمية، فهذه الدول التي تختلف في مرجعياتها الثقافية والاقتصادية مع تعدد لغاتها، استطاعت أن تضع سياسة تعليمية موحدة وأن ترفع شعار (ستكون دول الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٠م أكثر مناطق العالم قدرة على المنافسة)، لذلك أولت التعليم اهتماما خاصا تحقيقا لهذه الرغبة، حيث عقدت مؤتمرا في لشبونة (البرتغال) في مارس ٢٠٠٠ أطلقت عليه (استراتيجية لشبونة) لتحدد من خلاله في فبراير ٢٠٠١ أهم سياساتها التعليمية التي تمثلت:

- رفع مستوى وفاعلية أنظمة التعليم العام والفني في دول الاتحاد الأوروبي.

(1) Kevin Mccomik (1988) Vocationalism and Japanese Educational System , **Comparative Education** ,London , Vo 24 , N 1 , p 41 .
(2) Byron G . massalas (1983) **Education The Arab world** , Praaeger , New York , p 39 .

- تسهيل الالتحاق بالتعليم الفني والعام.
- انفتاح أنظمة التعليم العام والفني على العالم[١].

كذلك دعت دول الاتحاد الأوروبي إلى فتح مؤسسات تربوية خاصة بدول الاتحاد، مع المراقبة من قبل الدولة على كل السياسات التعليمية، مع الأخذ بالحسبان التكلفة المالية الباهظة للتعليم[٢].

ثانيا: العوامل الاجتماعية:

العوامل الاجتماعية بما تتضمنه من قطاعات وأنظمة اجتماعية (دينية - ثقافية - سكانية) تؤثر في رسم وتشكيل السياسة التعليمية، لأنها بالأساس رافد مهم من روافد تكوين السياسة التعليمية، ويأتي تأثير تلك العوامل وفق الآتي:

١- العوامل الدينية:

تعد العوامل الدينية من المرتكزات الأساسية لبعض الدول، لذلك أصبحت الجوانب الدينية في كثير من الدول مركز صنع القرار الخاص بالسياسة التعليمية ووفقا للرؤية الدينية الخاصة بصانع القرار، حيث يجد التربويون وصانعو القرار الفرصة مناسبة

---

(١) المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف (٢٠٠٣) " الخطة العشرية للتعليم السعودي والتعليم الأوروبي " **المعرفة**، الرياض، العدد ١٠٠، ص ٥٠.

(2) Gerard Bommet (2004) Evaluation of Education in Eurpin Union: Policy and Methodology Assessment in Education , **Principles Policy** , practice , Vol 11 , No 2 , Gartax pudlishing , p 179 .

obeikandl.com

لكي يصبغوا صنع القرار بالصبغة الدينية لهم[١]، وحسب علاقة السلطة ونظام الحكم (علماني - ديني) يكون الأثر، ففي بعض الدول العربية والإسلامية نصت وثائق السياسة التعليمية المدونة على الدين الإسلامي، بعده من أهم مرجعيات السياسة التعليمية والموجه لها، ففي السياسة التعليمية السعودية تنص الوثيقة على أن " السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام "[٢]، وقد جاء في تحديد مصادر السياسة التعليمية في الإمارات العربية المتحدة " ترتكز السياسة التعليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة على عدد من الموجهات الأساسية المستمدة من العقيدة الإسلامية "[٣]، في دولة قطر جاء في وثيقة السياسة التعليمية أن أول مرتكزات السياسة التعليمية الدين الإسلامي "باعتباره دين الدولة، والعقيدة التي يؤمن بها المجتمع"[٤].

في المقابل نجد أن هناك دولا عديدة رفضت ربط التعليم بتوجه ديني محدد وركزت على الجوانب العلمانية والديمقراطية، بعيدا عن التوجهات العقدية، ورفعت تلك الدول شعار التعليم

(1) Benjamin Baez and V. Darleen (2000) "Ideology and educational policy an analysis of religious right , **Educational Policy** ,California Vo 14 , No 5 , p 583 .

(٢) سليمان بن عبد الله الحقيل (٢٠٠٢) **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**، الرياض، ص ١.

(٣) اللجنة الوزارية للتعليم (١٩٩٦) **السياسة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، الإمارت العربية المتحدة، ص ١.

(٤) وزارة التربية القطرية "**مرجع سابق**" ص ١٥.

الوطني مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والعديد من الدول، بل إن بعض الدول حرمت تدريس الأديان، كذلك توجد دول مثل مصر وتونس تدرس العلوم الدينية بقدر معقول أو متوازن بما لا يخل بمواد المنهج التعليمي الشامل أو المتكامل(١).

٢ - العوامل السكانية:

في ظل التطور المتسارع والتقدم العلمي وما صاحب ذلك من تقدم في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، أصبحت هناك زيادة مطردة في نمو السكان بصورة عامة، وهذا أدى إلى الضغط على المؤسسات التعليمية لاستيعاب الأعداد الغفيرة الطالبة للتعليم، وهنا ظهرت الحاجة أو الطلب المتزايد على التعليم وما رافقه من حراك اجتماعي.

أدى ذلك كله إلى زيادة في أعداد المتعلمين والمعلمين والمباني المدرسية وتغيير المناهج، وكل هذه الجوانب سواء في الزيادة السكانية أم بالطلب المتزايد على التعليم سوف تؤثر على السياسة التعليمية من أجل الاستيعاب وتلبية الطلب، فدولة مثل مصر سيصل عدد سكانها إلى ٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ حتما سيؤثر ذلك على السياسات التعليمية(٢)، كما أن ذلك سيفرض واقعا تعليميا معينا، يتماشى مع الإمكانيات المتاحة والظروف المعيشية لها.

---

(١) محمود قمبر (٢٠٠٤) "الإصلاح التربوي في مصر - ضروراته - فعالياته - معوقاته" **مؤتمر الإصلاح التربوي**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ص ١٦.

(٢) هادية محمد أبو كليلة (٢٠٠٢) **البحث التربوي وصنع السياسات التعليمية** الإسكندرية، دار الوفاء، ص ٨٠.

٣ - العوامل الثقافية:

من أهداف التربية المحافظة على التراث والثقافة ونقلها لأجيال المجتمع المتعاقبة، ويرتبط في ذلك بالطبع المحافظة على الهوية الوطنية، ولكن في الوقت الحاضر أصبحت هناك عوامل ثقافية لها صفة العالمية وإن كانت مظاهرها سياسية واقتصادية مثل العولمة والسلام العالمي والنظام العالمي الجديد، لأنها حتما تنطلق وتحمل في الوقت نفسه ثقافة لا يمكن بأي حال من الأحوال تناسيها أو تجاهلها.

أمام هذه الثقافات ستكون ردود أفعال متباينة ولها آثارها على السياسة التعليمية، فقد يكون هناك من يؤيد الانفصال عن تلك الثقافات والسعي لحماية ثقافة الوطن، وبذلك يكون الرفض القاطع لكل مضامين ثقافية قادمة وتحت أي مسمى كانت، وفي الوقت نفسه هناك من يتقبل المتغيرات الثقافية بل ويسعى للاندماج الكامل بها من خلال النظرة للأممية العالمية، وبذلك يكون هناك تجاوز لمفهوم المواطنة التي تسعى السياسات التعليمية إلى تأكيدها وتعميقها فالمواطنة من وجهة نظرهم "المواطنة نفسها قد تجاوزها الزمن، فهي أي المواطنة لا تعني أكثر من براغماتية فردية، إن الأفراد الذين تتشكل منهم الأمم قد أصبحوا أفرادا أمميين"(١).

(١) الصافي بن سعيد (٢٠٠١) **عودة الزمن الإمبراطوري ونهاية الأوطان** بيروت، دار المتلقي، ص ١٥٥.

obeikandl.com

وهناك من يحاول أن يوفق بالطبع بين الفكرتين، أي المواطنة والثقافة المحلية والعالمية بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى، كما أن نظم التعليم في عصر العولمة قد اتفقت أدبيا على أن تكون المواطنة المنفتحة والمستنيرة هي السائدة[١]، والتي يجب أن تؤكد عليها السياسات التعليمية ويتم تضمينها في المناهج وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية.

أمام هذه المواقف سالفة الذكر تتشكل السياسة التعليمية، حسب رؤية كل مجتمع وموقفه من الثقافات المغايرة لثقافته، علما بأن الاختلاف قد يكون حتى في نطاق المجتمع الواحد، مما يشكل تحديا آخر أمام السياسات التعليمية، فعلى سبيل المثال في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية تقطن جماعة (الآميش) وهذه الجماعة بسبب معتقدات وقناعات خاصة اختارت العيش منعزلة عن الحياة الأمريكية وتطالب فقط بتركهم يعيشون بحريتهم الخاصة بهم[٢].

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

للعوامل الاقتصادية أثر كبير في تشكيل السياسة التعليمية، بل قد يتوقف عليها نجاح التعليم بشكل عام؛ لأنها ببساطة تتعلق

(١) محمود قمبر (٢٠٠٤) "**التعليم وترسيخ قيم المواطنة**" القاهرة، جمعية النداء الجديدة، ص ٥٨.

(٢) هاني عبد الستار فرج (٢٠٠٤) التربية والمواطنة، دراسة تحليلية، **مستقبل التربية العربية**، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، عدد ٣٥، ص ٢٤.

بالقدرة المالية ومستوى الإنفاق بالنسبة للدولة، فالتعليم ولا سيما في عصرنا الحالي، وبما يتطلبه من إمكانيات تكنولوجية ومعرفية كبيرة أصبحت تكاليفه باهظة الثمن في ظل البحث عن الجودة في التعليم، وتحسين مستوى مخرجاته بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل ووسائل الإنتاج.

تأتي أولى تأثيرات العوامل الاقتصادية في سياسات التعليم من خلال تحديدها متطلبات واحتياجات المجتمع وسوق العمل، وبما يتضمنه المجتمع من طبيعة اقتصادية، فالدول النفطية حتما تختلف في سياساتها التعليمية عن الدول الصناعية أو الزراعية، والدول التي تطل جغرافيا على البحار تختلف سياساتها عن الدول الصحراوية وذلك تبعا لنشاطاتها الاقتصادية.

وباختلاف الأنشطة الاقتصادية ومدى كفايتها للمجتمع تختلف السياسات التعليمية، وبذلك يمكن القول إن نوع الاقتصاد السائد ينعكس بصورة مباشرة على نظم التعليم[1]، وهذا يرجع أساسا للتأثير المباشر على سياسات التعليم، حيث سيحدد ذلك أنواع التعليم (عام - فني....) كذلك أساليب ومحتويات المناهج الدراسية والمباني والأنشطة ونمط الإدارة.

الجانب الآخر من تأثير العوامل الاقتصادية على سياسات التعليم، يتعلق بالمستوى الاقتصادي للبلد، وما تقدمه من ميزانية

(١) سيد إبراهيم الجيار (د. ت) **التربية ومشكلات المجتمع** القاهرة، دار غريب، ص ٧٨.

للتعليم، فالدول الغنية تختلف في دعمها عن الدول الفقيرة ويبرز ذلك عن طريق الميزانيات المرصودة للتعليم، فدولة مثل الكويت تتمتع بوفرة مالية لا عجب أن تنفق ما يقارب ٤٠٠ مليون دينار كويتي سنويا[١]، كذلك نجد أن فنلندا تنفق على التعليم سنويا ٧,٣٪ من إجمالي الدخل القومي، أي ما يعادل ١١,٩٪ من نفقات الدولة وبمعدل ٥٠٠٠ دولار سنويا لكل طفل، وهذه النسبة تفوق متوسط ما تنفقه دول أوربا الغربية بمعدل الثلثين، ولكن هذا الإنفاق لم تضع جهوده، حيث أثمرت بحصول فنلندا على المركز الأول في مسابقة البطولة العالمية للتعليم في ديسمبر عام ٢٠٠١، متفوقة على ٣٢ دولة[٢].

مما سبق يبدو أثر العوامل الاقتصادية في تشكيل السياسة التعليمية تبعا للنشاط الاقتصادي والإنفاق، ومن خلال تحديد نوع التعليم وسنوات التعليم الأساسي والمركزية واللامركزية في الإدارة والمباني والأجهزة وكل ما يتعلق بالتعليم.

رابعا: التطورات العلمية والتكنولوجية:

تميز العصر الحالي بالتطورات العلمية والتكنولوجية المتزايدة والمتسارعة، لذلك يطلق عليها ثورة العلم والتكنولوجيا، فالعلم

---

(١) على حبيب الكندري (٢٠٠١) استشراف المستقبل والإصلاح التعليمي، **مؤتمر جودة التعليم خيار المستقبل**، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت، ص ١٠٥.

(٢) أسامة أمين (٢٠٠٣) "فنلندا الأول في البطولة العالمية للتعليم" **المعرفة**، وزارة المعارف، الرياض ص ١٠.

متسارع في تغيراته والتكنولوجيا متسارعة في تطورها لتحقق قفزات نوعية في مجالات الحياة كافة، وهذه التغيرات والتطورات أصبحت تتم في فترات وجيزة، وبذلك تناقصت المدد البينية بين الاكتشافات نظريا وتطبيقاتها عمليا وصناعيا ثم تسويقها تجاريا، وبدلا من عقود طويلة أصبحت المدد البينية سنين معدودة ثم شهورا قليلة(١).

من الحقائق التي أثبت الواقع والتطور وجودها، أن ثورة المعلومات تعد الميزة الرئيسة للقرن الحادي والعشرين، وهي ثمرة تطور وسائل الاتصال الحديثة، وقد أدت إلى انفجار معلوماتي كبير، حيث أصبح من العسير جدا على الإنسان استيعاب كل المعلومات المتوافرة لديه واستغلالها كما ينبغي(٢).

أمام هذه الثورة العلمية والتكنولوجية تتأثر السياسات التعليمية الحديثة، ولم يعد بالإمكان أن تستمر وفق تصوراتها وآلياتها القديمة، لذلك ستكون هناك تغيرات جذرية، وستكون هناك تحديات للتعليم في مجالاته كافة، فعلى سبيل المثال زاد الاهتمام بشكل كبير في مجالات التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح بفضل التطورات التكنولوجية، وحتى تعطى الفرصة لمن تعوقهم

(١) حسين كامل بهاء الدين (٢٠٠٠) **الوطنية في عالم بلا حدود - تحديات العولمة**، القاهرة، دار المعارف، ص ١٩.

(٢) سارة إبراهيم العريني (٢٠٠٥) **التعليم عن بعد**، الرياض، ص ٣.

obeikandl.com

ظروفهم عن الوصول لأماكن التعلم أو لظروف حياتهم الخاصة، وهذا سيؤدي إلى حل مشكلة عجز المؤسسات التقليدية عن مواجهة المشكلات التعليمية التي تتفاقم مع الزيادة السكانية وتحسين نوعية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص(١).

إذن ستكون هناك تغيرات في سياسات التعليم وأهدافه بفضل التطور العلمي والتكنولوجي، مثل التغير في نظم التعليم التقليدية في مجال فلسفاتها وسياساتها ومناهجها لتتماشى مع المتغيرات الحديثة، وبذلك سيكون هذا عاملاً مؤثرا في سياسات التعليم، وفي هذا المجال تتبعت دراسة حول مشروع شركة IBM الخاص باستخدام تكنولوجيا التعليم في خدمة السياسة التعليمية من ١٩٩٩/١/١٣ إلى ٢٠٠١/٦/١٢، في مجموعة دول منها النرويج والدنمارك وفرنسا وإنجلترا وسنغافورا واليابان، حيث أكدت الدراسة على أن التكنولوجيا أدت إلى تطوير المدارس، بالإضافة لإمكانية تغيير السياسة التعليمية باستخدام التكنولوجيا وفي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف(٢).

كذلك ستتغير النظرة لمفهوم التعليم العام وما يقدمه من أنماط تعليمية، إذ سيتم إدخال الجوانب التقنية والمهنية لكسر الحدة النظرية لهذا التعليم وإعادة التوازن بين جوانبه النظرية

---

(١) نجوى يوسف جمال الدين (٢٠٠٢) **التعليم الجامعي المفتوح في مصر - النشأة والتوجهات المستقبلية** القاهرة،، مكتبة الآداب، ص ١٢٧.

(2) Schnitz , James E . Azbell . Janet (2001) Commonalities in Educational Technology Policy Initiatives among nation , **search paper submitted to the Educational computing conference** , Chicago , p 13 .

obeikandi.com

والتطبيقية[١]، وقد تنبهت بعض الدول لهذه التغيرات لدرجة أنها أدخلت تعديلات كبيرة وعميقة في سياساتها التعليمية، فالصين مثلا تلك الدولة الكبيرة التي حجبت خبر وصول الولايات المتحدة للقمر في ذلك الوقت عن شعبها مدة طويلة خوفا من الآثار السلبية على المجتمع[٢]، قررت في مؤتمرها الشعبي الذي عقد في مارس عام ٢٠٠٠، الانفتاح القائم على المنافسة مع إجراء تعديل سياساتها التي من ضمنها السياسة التعليمية وفق التطورات الحديثة وما فرضته العولمة من تغيرات، من هذه الجوانب[٣]:

١- تسريع تطوير العلم والتقانة والتعلم والتعليم ودعم التطوير الثقافي والأخلاقي.
٢- إعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز جودته.
٣- تعزيز جهود إصلاح نظام الإدارة.
٤- تعميق الإصلاح التعليمي.

من جانب آخر سعى العديد من الدول المتقدمة لمواكبة التقدم العلمي والتقني، وذلك عن طريق سياساتها التعليمية حيث انعكست تلك المضامين عليها من هذه التغيرات[٤]:

---

(١) طلعت عبد الحميد وآخرون (٢٠٠٤) **تربية العولمة وتحديث المجتمع** القاهرة،، فرحة للنشر والتوزيع، ص ١٧٥.

(٢) فؤاد زكريا (٢٠٠٤) **آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة** الإسكندرية،، دار الوفاء، ص ٨٨.

(٣) أحمد برقاوي وآخرون (٢٠٠٤) **الدولة الوطنية وتحديات العولمة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص ٢٤٥.

(٤) محمد علي عزب "مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام في مصر للتقدم العلمي والتكنولوجي" "مرجع سابق" ص ص ٧٣ - ٧٤.

١ - الاهتمام بالعلوم والرياضيات واللغات الأجنبية للدول المتقدمة.

٢ - التعليم المستمر وتنويع مصادر المعرفة.

٣ - تغيير أهداف التعليم حيث تتضمن إكساب الإنسان مهارات وقدرات جديدة تمكنه من التعامل مع معطيات العصر العلمية والتكنولوجية ومواجهة مشكلات العصر والتنبؤ بالمستقبل.

٤ - ربط التعليم بالواقع المحلي وبالعمل وبمواقع الإنتاج حتى يتسنى صنع التقدم ومواكبته.

٥ - الاهتمام بتربية الفنون والتربية الوطنية والهوية القومية والتربية الرياضية للحد من مخاطر الحائط الزجاجي (الكمبيوتر) والتقدم العلمي والتكنولوجي.

٦ - إدخال تكنولوجيا التعليم في المدارس وتطوير المعامل وتنويع الوسائل التعليمية.

٧ - إدخال العلم والتكنولوجيا في مناهج التعليم.

٨ - العصرنة في الإدارة والتخلي عن الجمود والأخذ بروح اللوائح والقوانين لا بشكلها.

٩ - إصلاح المدارس وتجديدها وتقليل كثافة الفصول.

١٠ - تغيير مفهوم التعليم من تعليم قائم على نقل المعلومات إلى تعليم يعتمد على صنع المعلومات وتوظيفها بسبب الانفجار الناجم عن التقدم.

obeikandl.com